إمكانية استخدام نموذج KIDA من طرف محافظ الحسابات في المراجعة التحليلية
"حالة مؤسسة travocovia للفترة 2016- 2019"

T The possibility of using the KIDA model by the account keeper in the analytical review
"State of the travocovia Foundation for the period 2016-2019"

د. صحراوي ياسين*، جامعة البويرة (الجزائر)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية. y.sahraoui@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2022/08/08؛ تاريخ القبول : 2022/11/15؛ تاريخ النشر : 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية استخدام نموذج KIDA ضمن الإجراءات التحليلية من طرف محافظ الحسابات في الجزائر للتقرير عن مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على استمرارها في النشاط، حيث أنه مسؤول عن ذلك أمام الملاك ومختلف الأطراف ذوو العلاقة، وذلك حسب النصوص التنظيمية لمهنة محافظة الحسابات، ويعتبر نموذج KIDA من بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي يمكن الحكم من خلالها عن مدى الاستمرارية من خلال تحليل النسب والمؤشرات والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة من عدمه.

توصلت الدراسة إلى أنه يمكن لمحافظي الحسابات الاعتماد على نموذج KIDA عند قيامه بالإجراءات التحليلية للتعبير عن مدى قدرة المؤسسات محل التدقيق في استمراريتها، لما له من دور في التنبؤ بالفشل المالي وخطر الإفلاس وتداركها وإصلاح الاختلالات، إضافة إلى الإفصاح للأطراف ذات العلاقة بهذه المخاطر في تقرير محافظ الحسابات.

الكلمات المفتاح : إجراءات التحليلية، استمرارية الاستغلال، تقرير محافظ الحسابات، نموذج KIDA.

تصنيف JEL: M4؛ 42.

Abstract:

This study aims to clarify how the KIDA model is used within the analytical procedures by the account keeper in Algeria to determine the extent to which economic institutions are able to continue their activity, as he is responsible for this before the owners and the various relevant parties, according to the regulatory texts of the profession of accounting, The KIDA model is among the financial failure prediction models that can judge the extent of continuity by analyzing ratios and indicators and predicting the financial failure of the institution or not.

The study concluded that the account keepers can rely on the KIDA model when performing the analytical procedures to express the extent of the institutions being audited in their continuity, because of its role in predicting financial failure and the risk of bankruptcy, redressing and fixing imbalances, in addition to the disclosure to related parties of these risks in a portfolio report. the accounts.

Keywords: Analytical procedures; continuity of exploitation; portfolio report; KIDA model.
Jel Classification Codes : M4 ; 42.

* المؤلف المرسل: د. صحراوي ياسين y.sahraoui@univ-bouira.dz

I- تمهيد:

تشهد بيئة الأعمال الحالية العديد من التطورات والتغيرات التي ساهمت في تزايد أهمية المعلومات المالية والمحاسبية باعتبارها أداة مهمة في عملية اتخاذ القرارات، سواء من إدارة المؤسسة أو العاملين، المستثمرين أو المقرضين، وتعتبر الإجراءات التحليلية تقييم للمعلومات المالية للمؤسسة الاقتصادية محل التدقيق لفترات زمنية معينة، بحيث يقوم محافظ الحسابات بمقارنتها للوصول إلى مدى وجود احتمال الفشل المالي، وبالتالي استمرارية المؤسسة الاقتصادية مهددة، من خلال وجود تهديدات تعرقل من القيام بالنشاط وأداء الالتزامات على المدى المنظور، حيث تعتبر هذه المعلومات مهمة للملاك والإدارة وباقي أصحاب المصالح.

ولعل من بين أهم آليات الإجراءات التحليلية نموذج التنبؤ الفشل المالي KIDA، وقد ركزنا في دراستنا عليه، والذي يعتمد على الشكل الرياضي للنسب المالية التي من خلالها يتم الحكم على مدى احتمال تعرض المؤسسة الاقتصادية الفشل المالي وخطر الإفلاس، ويقوم محافظ الحسابات بالإفصاح عن نتائج ذلك في التقرير الذي يعده، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لمحافظي الحسابات الاعتماد على نموذج KIDA ضمن الإجراءات التحليلية للتقرير عن مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية ؟

I.1- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أن تقرير استمرارية الاستغلال الذي يعده محافظي الحسابات له أهمية كبيرة، خاصة وأنه يصدر من جهة مستقلة ذات اختصاص ودراية كبيرة بالمجال المالي والمحاسبي، بحيث يهم هذا التقرير كل الأطراف على غرار الملاك، حيث يودون معرفة مدى استمرار مؤسستهم في النشاط من عدمها لاتخاذ القرار المناسب، إضافة إلى الإدارة التي تعتمد عليه في اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب، إلى جانب المستثمرون المتوقعون، المقرضون، العاملين بالمؤسسة.

I.2- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على أهم مؤشرات الاستمرارية؛
- التطرق لمسؤولية محافظ الحسابات عن مدى استمرارية المؤسسات الاقتصادية؛
- التطرق لمضمون تقدير محافظ الحسابات لتقييمات إدارة المؤسسة الاقتصادية؛
- معرفة مدى إمكانية استخدام نموذج KIDA ضمن الإجراءات التحليلية من طرف محافظي الحسابات في مؤسسة travocovia.

I.3- حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تهتم الدراسة فقط بدراسة إمكانية تطبيق نموذج KIDA ضمن الإجراءات التحليلية من طرف محافظي الحسابات حول استمرارية الاستغلال؛
- **الحدود المكانية:** مجتمع الدراسة يتمثل في مؤسسة travocovia؛
- **الحدود الزمانية:** تستهدف الفترة 2016- 2019.

I.4- الدراسات السابقة:

- **دراسة (فرج الصفراني، زايد، و الهادي كشيم، 2020)**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان بالإمكان استخدام نموذج KIDA في التنبؤ بالفشل المالي في شركة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة خلال الفترة 2014-2017، كما اختبرت الدراسة ما إذا كانت قيمة النموذج تزداد كلما اقتربت الفترة المراد التنبؤ للفشل المالي فيها، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية استخدام نموذج KIDA في عملية التنبؤ بالفشل المالي، وأن قيمة النموذج تنخفض كلما اقتربت الفترة المراد التنبؤ بالفشل المالي فيها.
- **دراسة (عزت، 2018)**: هدفت هذه الدراسة معرفة مدى فاعلية نموذج KIDA على الشركات المدرجة على بورصة عمان، بحيث تم تطبيق هذا النموذج على 10 شركات تم إحالتها على التصفية أو شركات متوقفة و 10 شركات مستمرة (غير محالة للتصفية)، وقد

توصلت الدراسة أن نموذج KIDA كان يميل إلى التنبؤ بالفشل المالي، مما يقدم مؤشرا على أن النموذج يعكس أي صعوبات أو تغيرات مالية تمر بها الشركة على أنها مهددة بالفشل المالي، وأنه يمكن الاعتماد عليه في الحكم على الوضع المالي للشركات ولكن بدرجة ثقة متدنية.

- **دراسة (شريقي، 2016)**: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفشل المالي، إضافة إلى دور المشرع الجزائري لدور ومسؤولية كل من المدقق والإدارة إلى التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الاستمرار في الاستغلال.
- **دراسة (ماهر، 2016)**: هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام مدققي الحسابات في سورية لمعيار الدولي رقم 570 المتعلق باستمرار المؤسسة في نشاطها، والتعرف على وجود شك جوهري في قدرتها على الاستمرار، إضافة إلى التعرف على إجراءات التدقيق الإضافية التي يتبعها المدققين في حال وجود أحداث أو ظروف قد تؤثر على استمرارية المؤسسة، ومدى ملاءمة هذا الإجراء مع الإجراءات المحددة في المعيار المذكور، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم المؤشرات التي تساعد مدققي الحسابات محل الدراسة في تقييم الاستمرارية عند وجود شك جوهري هي وجود خسائر مالية متكررة، زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة، تأخر توزيع الأرباح لعدد من السنوات، وأن أهم إجراءات التدقيق الإضافية التي يقوم بها المدققين حينها تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح مع الإدارة.
- **دراسة (كرار، 2014)**: هدفت هذه الدراسة إلى تقويم أداء المصارف العراقية الخاصة بواقع مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2007-2012، وذلك بالاعتماد على نموذج KIDA وقد تم التوصل إلى أن نتائج النموذج حققت نسبة توافق مقبولة مع مؤشرات النقدية البالغة 54%، وقد أوصت بضرورة اعتماد نموذج الفسل المالي KIDA في المصارف العراقية الخاصة لملائمته طبيعة نشاطها.
- **دراسة (Alkhatib, 2011)**: الغرض من هذه الدراسة هو الإبلاغ عن تأثير النسب المالية في التنبؤ بالإفلاس في الشركات الأردنية المدرجة من خلال استخدام نموذجي Kida & Altman، تضمنت عينة الدراسة شركات الخدمات غير المالية والصناعية للأعوام 1990-2006، تم استبعاد قطاعات البنوك والتأمين والتمويل من الدراسة لأنها تطبق متطلبات إفصاح معينة .ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق نموذجي Kida & Altman، على عينة الشركات في قطاعي الخدمات والصناعة، يتمتع نموذج Altman بميزة في التنبؤ بإفلاس الشركة، حيث يبلغ متوسط القدرة التنبؤية 93.8٪ خلال الخمس سنوات السابقة لحادثة التصفية، في حين أن متوسط نموذج Kida هو 69٪، تظهر نتيجة التحليلات أن الشركات الأردنية المدرجة قد لا تستخدم مثل هذه النماذج في تحليلاتها المالية والائتمانية، وبالتالي فمن الأفضل أن تطبق أحد هذه النماذج على الأقل بمصداقية عالية للتنبؤ بإفلاس الشركات.

II – استمرارية المؤسسات الاقتصادية:

1.II – مفهوم الاستمرارية:

يعد فرض الاستمرارية من بين الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، بحيث تقوم إدارة المؤسسة بإعداد قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية. (ماهر و هلا، 2015، صفحة 276).

يقصد بفرض الاستمرارية أن المؤسسة الاقتصادية مستمرة في أعمالها إلى ما لا نهاية (لفترة غير محددة)، بحيث أن المؤسسة الاقتصادية مستقلة عن حياة مالكيها. (حنيفة، 2015، صفحة31).

أما الاستمرارية في التدقيق تتمثل في إبداء محافظ الحسابات رأيه حول مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في القيام بأنشطتها، ولقد كان يعتبر محافظي الحسابات في الماضي هذا الفرض غير مناسب، وأن تأثيره غير مادي في عمليات التدقيق بسبب ظروف عدم التأكد، لكن حاليا وفي ظل المشاكل الاقتصادية السائدة أصبح الحكم على قدرة استمرار المؤسسة الاقتصادية في نشاطها أمر ضروري، ويرجع لمقدرة الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكد. (منذر و زياد، 2008، صفحة 143).

II.2 – مؤشرات استمرارية المؤسسات الاقتصادية:

هناك مجموعة من المؤشرات يجب على محافظي الحسابات الانتباه لها، والتي يمكن أن تثير الشك والتساؤل حول تحقق فرض الاستمرارية، والجدير بالذكر أن وجود واحد أو أكثر من بين هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة أن فرض الاستمرارية موضع شكوك جوهرية.

II.2.1- المؤشرات المالية (Financial Indicators):

تشمل المؤشرات المالية العديد من العناصر، ولعل أهمها ما يلي: (ماهر و هلا، 2015، الصفحات 277- 278).

- **زيادة المطلوبات المتداولة عن الموجودات المتداولة:** يؤدي ذلك إلى مشاكل ترتبط بقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات خاصة المتداولة، ويعد ضروريا توفر السيولة حتى تستمر المؤسسة في نشاطها وتسدد التزاماتها وتحافظ على سمعتها عند الدائنين.
- **قرب استحقاق قروض ذات أجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للتسديد أو التجديد:** عدم القدرة على الوفاء بالقروض والفوائد في تاريخ استحقاقها يعرض المؤسسة لمشاكل مع المقرضين خاصة في حالة عدم الموافقة على إعادة جدولة هذه الديون، أو إذا قامت بزيادة القروض قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، واستمرار هذه الظروف يؤدي إلى ارتفاع الديون وتراكم الفوائد.
- **ظروف النسب المالية الأساسية بصفة سلبية:** تعد النسب المالية من بين الطرق للحكم على مدى فشل المؤسسة من عدمه.
- **خسائر تشغيلية بصفة متكررة:** الخسائر التشغيلية المتكررة تعتبر من بين أهم مؤشرات الشك حول استمرارية العملاء، فانخفاض المبيعات والأرباح يؤدي إلى خسائر متكررة تؤثر على استمرارية العملاء.
- **التأخر في توزيع الأرباح أو توقفها:** عند وجود أرباح ولم يتم توزيعها لفترات مالية متعددة، فهذا يشير إلى وجود مشاكل تتعلق بالسيولة، أو قيام الإدارة بتوزيع أسهم عوضا عن توزيع النقد دون مبرر، هنا يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لأن هذا مؤشر على ضعف قدرة المؤسسة على المواصلة في نشاطها في المدى المنظور.
- **عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها:** عدم قدرة المؤسسة على دفع الالتزامات المستحقة للدائنين ينتج عن نقص السيولة، بمعنى نقص التدفقات النقدية الداخلة، وهذا يعتبر دليل على ضعف في قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها في المستقبل المنظور.
- **صعوبة في الالتزام بشروط اتفاقيات القروض:** عدم القدرة على الوفاء بتسديد القروض في تاريخ استحقاقها يؤدي بالمؤسسة إلى حدوث مشاكل مع المقرضين، خاصة عند عدم الاتفاق على إعادة جدولة الديون، كما أن عدم الوفاء باتفاقيات القروض يؤدي إلى تراكم الفوائد.
- **عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد، أو استثمار ضروري:** يمكن أن يؤدي عجز السيولة وتناقص إمكانيات التمويل الداخلي إلى دفع المؤسسة إلى طلب قرض، وبالتالي تحملها فوائد التي قد تفوق أرباحها، وهذا يعد مؤشر على عدم قدرتها على الاستمرار، وبهذا فهي لا تستطيع الحصول على تمويل آخر لتطوير منتج جديد أو استثمار ضروري لأسباب تتعلق بالمنافسة أو لأسباب أخرى.
- **إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقدا:** حرص الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقدا بدلا من الآجل وفي نفس الوقت تكون مواجهة المؤسسة الاقتصادية لمشاكل في تمويل مستلزماتها نقدا، يدل هذا على ضعف السيولة لديها، وضعف ثقة الموردين ودائني البضاعة في المؤسسة الاقتصادية، وهذا مؤشر على ضعف قدرتها على الاستمرارية في تمويل عملياتها الجارية. (علي عباس، 2016، الصفحات 50-51).

II.2.2- المؤشرات التشغيلية (Operating Indicators):

تشمل المؤشرات التشغيلية العديد من العناصر، ولعل أهمها ما يلي: (ماهر، 2016، صفحة 56).

- **مغادرة مديرين أساسيين دون تعويضهم:** عندما تفقد المؤسسة الاقتصادية مديرين مهمين لديها وعدم تعويضهم فإن ذلك يؤثر على سلبا على نشاطها، وبالتالي على استمراريتها في المستقبل المنظور خاصة في حالة توجه هؤلاء المديرين إلى مؤسسات منافسة.

- **فقدان سوق رئيسي أو امتياز أو مورد رئيسي:** قد تواجه الشركة صعوبات في تسويق منتجاتها بفعل المنافسة وارتفاع الأسعار أو لعدم تناسبها مع مستوى الجودة، أو غياب إدارة التي من شأنها دراسة أذواق المستهلكين، وكل هذا يؤدي إلى فقدان الأسواق.
- **صعوبات لها علاقة باليد العاملة أو نقص في المستلزمات الهامة:** هناك بعض الصعوبات التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة وتتعلق باليد العاملة، سواء بصفة مباشرة مع العاملين من حيث الرواتب أو الامتيازات أو من طرف النقابات العمالية، فتغيير العمال من فترة لأخرى يجعلها غير مستقرة في مواردها البشرية كي تقوم بتدريبهم، ويجب على محافظ الحسابات ملاحظة ذلك.
- **الكوارث غير المؤمنة أو المؤمنة بأقل مما تستحق عند حدوثها:** وهذا ما يؤثر سلبا على استمرار نشاط المؤسسة الاقتصادية. (شريقي، 2016، صفحة 230).

II.3.2- مؤشرات أخرى (Other Indicators):

بالإضافة إلى المؤشرات المذكورة آنفا توجد هناك مؤشرات أخرى التي لا تقل أهمية، وتتمثل فيما يلي: (بوميسة و تري، 2021، الصفحات 34-35).

- **عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية:** تتمثل الأموال المستثمرة في المؤسسة الاقتصادية من الأموال الخاصة والقروض التي تحصل عليها من البنوك وحملة السندات، ومن المتعارف عليه أن هناك نسب معينة للحفاظ على التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، فأي اختلال في التوازن بسبب زيادة القروض وانخفاض الأموال الخاصة تتحمل المؤسسة الاقتصادية أعباء مالية لخدمة الدين المتمثلة في الفوائد وأقساط القروض، ولكي تستمر يجب ألا تزيد نسبة القروض إلى حقوق الملكية عن الحد المقبول في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة الاقتصادية.
- **قضايا قانونية قائمة ضد المؤسسة الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها:** في حالة وجود أي دعاوي قضائية مرفوعة ضد المؤسسة الاقتصادية، ونجاح هذه الدعاوي يمكن أن يؤدي إلى التزامات لا تستطيع الوفاء بها أو التعرض للتصفية لتسديدها، وهذا دليل على عدم القدرة على الاستمرارية.
- **التغير في السياسات والقوانين الحكومية:** تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة تضبطها القوانين والتشريعات الحكومية، وهذه القوانين تتغير من فترة لأخرى، ففي بعض الأحيان تكون مؤقتة لا يتم الموافقة على إدامتها خاصة التي لها علاقة المؤسسة الاقتصادية، كالقوانين المختصة في إنتاج سلعة ما، أو القوانين الجمركية مما يؤثر على التكلفة والأسعار، إضافة إلى القوانين الخاصة بالقوى العاملة واستيراد مستلزمات الإنتاج، فكل هذا يجب أن تتم ملاحظته من طرف محافظ الحسابات لأنه يدل على ضعف المؤسسة الاقتصادية في قدرتها على الاستمرارية في المدى القريب.

يعد الاعتماد على هذه المؤشرات أمر ضروري للتنبؤ بمدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرارية، خاصة وأن غالبية هذه المؤشرات لها دلالات صريحة في مدى عرقلة استمرارية النشاط، وإيجاد حلول من طرف الإدارة لمعالجة ذلك، وعلى سبيل المثال مشكل عدم القدرة على تسديد الديون يعالج من أجل الحفاظ على تدفقات نقدية بواسطة بيع الموجودات، إعادة جدولة القروض، الحصول على رأسمال إضافي.

II.3 – إجراءات محافظ الحسابات بخصوص تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية:

في حالة وجود مؤشرات تثير الشك حول قدرة المؤسسة على الاستمرارية يجب على محافظ الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات تنفي أو تثبت هذا الشك، ويتجنب محافظ الحسابات المسؤولية القانونية كلما زادت نوعية التدقيق التي يقوم بها، والعكس في حالة فسله في تقديم نوعية تدقيق مقابل معايير العناية المهنية، ووجود صعوبات مالية لدى المؤسسة يعتبر من العوامل التي تؤدي بالإدارة إلى التلاعب وإخفاء الحقائق، وبالتالي محافظ الحسابات بحاجة إلى مجهودات إضافية لكشف تلاعبات الإدارة، كما أن بعض إجراءات التدقيق مصممة للحصول على أدلة مناسبة لإبداء الرأي حول القوائم المالية، والبعض الآخر لها علاقة باستمرارية. (لقليطي، 2011، صفحة 256) ، ومن بين الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات فيما تعلق بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط نذكر ما يلي: (شريقي، 2016، الصفحات 230-231).

- مناقشة تحليل التدفقات النقدية والأرباح وتوقعات إدارة المؤسسة؛
- القيام بفحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، خاصة التي لها تأثير على استمرارية المؤسسة؛
- التأكد من عدم وجود انتهاكات لشروط إصدار سندات القرض واتفاقيات القروض؛
- الاطلاع على المحاضر الخاصة باجتماعات الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة للتعرف على مشاكل التمويل؛
- التواصل مع محامي المؤسسة حول ما إذا كانت هناك دعاوي قضائية ومطالبات؛
- مراعاة موقف المؤسسة بخصوص عدم تلبية طلبات العملاء؛
- التأكد من وجود التزامات قانونية بخصوص وجود بعض الأطراف على توفير الدعم المالي، مع تقييم القدرة المالية لهذه الأطراف؛
- مناقشة الإدارة بشأن خططها المستقبلية، بحيث يتم التركيز على الإجراءات التي لها تأثير على الملاءة المالية في المدى القريب، وعليه يجب على محافظ الحسابات أن يحصل على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة التي تفيد بإمكانية تنفيذ هذه الخطط، ونتيجة لهذا ستتحسن الوضعية المالية المؤسسة؛
- يتطلب من محافظ الحسابات أن يجمع أدلة كافية ومناسبة لإزالة الشك المتعلق بملاءمة فرض الاستمرارية؛
- يتطلب من محافظ الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار نظام المؤسسة في تكوين هذه المعلومات وذلك عند تحليل التدفق النقدي والربح والتوقعات ذات الصلة، كما يتوجب عليه مقارنة البيانات لأحداث فترات سابقة مع النتائج التاريخية، إضافة للبيانات المتوقعة للفترة الحالية مع النتائج الفعلية في تاريخ التدقيق.

II.4 – تقدير محافظ الحسابات لتقييمات إدارة المؤسسة:

هناك مجموعة من الإجراءات التي يتطلب من محافظ الحسابات القيام بها فيما يتعلق بتقييم الإدارة لمدى قدرة المؤسسة على استمراريتها، ونذكر منها: (ماهر و هلا، 2015، صفحة 279).

- يطلب من محافظ الحسابات أن يقوم بتقييم مدى سلامة تقييم إدارة المؤسسة على الاستمرارية؛
- يطلب من محافظ الحسابات أن يأخذ نفس الفترة الزمنية المعتمدة من الإدارة في تقييمها، وإذا كان تقييم الإدارة لقدرة المؤسسة على الاستمرارية يغطي فترة أقل من سنة يطلب محافظ الحسابات من إدارة المؤسسة تمديد فترة تقييمها لتغطي سنة من تاريخ الميزانية؛
- يطلب من محافظ الحسابات عند تقييم مدى سلامة تقييم الإدارة لمقدرة المؤسسة على الاستمرارية أن يأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي قامت بها الإدارة لإعداد تقييمها، والافتراضات الأساسية التي أسس عليها هذا التقييم، وكذلك خطة إدارة المؤسسة لمقابلة الأحداث المستقبلية.

III- استخدام الإجراءات التحليلية لتقييم استمرارية المؤسسة الاقتصادية:

الإجراءات التحليلية هي تحليل للقوائم المالية ومختلف المعلومات المالية وغير المالية للمؤسسة لفترة أو لفترات زمنية معينة، ومن ثم مقارنتها للوصول إلى الانحرافات الجوهرية ومعرفة أسباب ذلك وفقا لتجربة وخبرة محافظ الحسابات، وتشمل أدوات الإجراءات التحليلية ثلاثة أدوات وهي كما يلي: (هادي، حسين حمدان، و كريم الشمري، 2018، الصفحات 7- 8).

III.1- تحليل النسب المالية والمؤشرات: من خلال المقارنة بين أرصدة المعلومات المالية، ومقارنة أرصدة الحسابات مع المعلومات غير المالية، أو مقارنة بين المؤسسات ذات نفس النشاط، وهناك عدة أنواع من تحليل النسب المستخدمة في الإجراءات التحليلية، ونذكرها في ما يلي:

- النسب التي تقارن بين المعلومات المالية المؤسسات من نفس النشاط؛
- النسب التي تقارن المعلومات المالية للمؤسسة مع المعلومات المالية الفترة السابقة المماثلة؛
- النسب التي تقارن المعلومات المالية للمؤسسة مع النتائج المتوقعة من قبل المؤسسة؛
- النسب التي تقارن المعلومات المالية للمؤسسة مع النتائج المتوقعة من قبل محافظ الحسابات؛
- المقارنة بين بيانات المؤسسة مع النتائج المتوقعة باستخدام المعلومات غير المالية.

III.2- تحليل الاتجاهات: من خلال تحليل التغير في رصيد الحسابات أو النسبة عبر الزمن، إذ يتم مقارنة الأرصدة أو النسب للسنة الماضية مع السنة الحالية أو بين عدة سنوات، ويعمل تحليل الاتجاه بكل أفضل عندما يمكن التنبؤ بالحساب أو العلاقة إلى حد ما (مثل نفقات الإيجار في بيئة مستقرة)، وهو أقل فعالية عندما تكون المؤسسة قد شهدت تغيرات كبيرة في التشغيل أو المحاسبة.

III.3- اختبارات المعقولية: بهدف تحليل الأرصدة ضمن الفترات المحاسبية من حيث معقوليتها، من خلال التوقعات القائمة على البيانات المالية وغير المالية، وتستخدم اختبارات المعقولية طريقة تحليل الانحدار الإحصائي في زيادة تحسين دقة التوقعات، من خلال عدد من المتغيرات (المالية وغير المالية)، إذ يعتبر تحليل الانحدار من الطرق الإحصائية المستخدمة لإيجاد العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، ومعرفة القيم التنبؤية للمتغير التابع باستخدام بيانات السنوات الماضية للمتغير المستقل.

IV - الطريقة والأدوات:

تم تقديم KIDA سنة 1981، ويعتبر الباحثين هذا النموذج من أبرز نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد على خمسة نسب مالية، وتشير نتيجته (القيمة Z) الموجبة إلى أن المؤسسة في وضع أمان من الفشل المالي في المدى القريب، أما السلبية منها فتشير إلى أن هناك احتمالات وقوع الفشل المالي، غير أن بعض الباحثين أشار إلى أنه إذا كانت قيمة Z أقل من 0.38 فالمؤسسة تواجه خطر الفشل المالي، ويأخذ النموذج المعادلة التالية: (فرج الصفراني، زايد، و الهادي كشيم، 2020، صفحة 4).

$$\mathbf{Z= 1.042x_1+0.42\ x_2+0.461\ x_3+0.463x_4+0.271x_5}$$

حيث أن: (جعفر، غويني، و جاب الله، 2019، صفحة 224).

Z: المؤشر الذي يؤسس من خلاله الفشل المالي من عدمه.

$\mathbf{X_1}$: الربح الصافي/ مجموع الأصول.

$\mathbf{X_2}$: حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم.

$\mathbf{X_3}$: الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.

$\mathbf{X_4}$: المبيعات/ مجموع الأصول.

$\mathbf{X_5}$: النقديات/ مجموع الأصول.

وقد تمت الدراسة بشركة travocovia هي ذات أسهم SPA، وهي جزء من مجموعة condor بن حمادي، تأسست سنة 2009 ويقدّر رأسمالها حاليا بـ 100.000.000,00 دج تنشط الشركة في مجال الأشغال العامة وهي تجمع بين العديد من الأنشطة، وهي مؤهلة لانجاز المشاريع الكبيرة، يتواجد مقرها بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج، وتضم شركة travocovia عدة وحدات إنتاج، وهي كما يلي:

- الأشغال العامة؛
- المباني وتركيب الهياكل المعدنية؛
- تأجير الآلات؛
- مكتب التصميم.

V- النتائج ومناقشتها:

V.1- البيانات الوصفية لمؤسسة travocovia:

الجدول رقم (1) بيانات عن مؤسسة travocovia لفترة الدراسة 2016- 2019

البيان	2016	2017	2018	2019
صافي الربح	25696114.00	11513009.00	22106254.00	90889233.00
حقوق المساهمين	70696114.00	137209123.00	118815378.00	209704610.00
المبيعات	184203288.00	846509027.00	2241287494.00	2183473774.00
النقدية	16894234.00	99210239.00	62604232.00	9357445.00
مجموع الخصوم	551406080.00	2536913231.00	3087067169.00	3667956729.00
مجموع الأصول	551406080.00	2536913231.00	3087067169.00	3667956729.00
الأصول المتداولة	549391140.00	2217279343.00	2505923502.00	2969092385.00
الخصوم المتداولة	410709966.00	2352193108.00	2798198790.00	3246549118.00

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة travocovia.

من خلال الجدول 1 أعلاه يتبين لنا أن الربح الصافي تزايد خلال سنتين متتاليتين 2018- 2019، لتصل إلى قيمة قدرت بـ 90889233.00 دج، مما يدل أن نشاط المؤسسة في تحسن، إضافة إلى حقوق المساهمين حيث بلغت 209704610.00 دج، وذلك سنة 2019، غير أن النقدية انخفضت لتصل سنة 2019 إلى قيمة 9357445.00 دج.

لجدول رقم (2) إحصائيات عن مؤسسة travocovia لفترة الدراسة 2016- 2019

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
صافي الربح	37551152. 5	36064860.9	90889233.00	11513009.00
حقوق المساهمين	134106306.00	57675518.2	209704610.00	70696114.00
المبيعات	1363868396.00	1016675585.00	2241287494.00	184203288.00
النقدية	47016537.5	42002853.5	99210239.00	9357445.00
مجموع الخصوم	2460835802.00	1354131492	3667956729.00	551406080.00
مجموع الأصول	2460835802.00	1354131492	3667956729.00	551406080.00
الأصول المتداولة	2060421593.00	1053877277	2969092385.00	549391140.00
الخصوم المتداولة	2201912746.00	1248707836	3246549118.00	410709966.00

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة travocovia.

من خلال الجدول 2 أعلاه نلاحظ أن أكبر قيمة لصافي الربح بلغت 90889233.00 دج وذلك سنة 2019، بينما أصغر قيمة كانت سنة 2017 بـ 11513009.00 دج، في حين أن المتوسط قدر بـ 37551152. 5 دج، وقد بلغت أكبر قيمة للنقدية سنة بقيمة قدرت بـ 99210239.00 دج، وأقل قيمة بـ 9357445.00 دج.

V.2- اختبار النموذج ومناقشة نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3) قيم متغيرات نموذج KIDA:

المتغيرات	2016	2017	2018	2019
X1	0.047	0.004	0.007	0.025
X2	0.128	0.054	0.038	0.057
X3	1.33	0.94	0.89	0.91
X4	0.334	0.333	0.726	0.595
X5	0.031	0.039	0.02	0.002

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة travocovia.

الجدول رقم (4) نتائج نموذج KIDA:

السنوات	الصيغة	قيمة المؤشر Z
2016	1.042(0.047)+ 0.42 (0.128)+ 0.461 (1.33)+ 0.463 (0.334)+ 0.271(0.031)	0,878
2017	1.042(0.004)+ 0.42 (0.054)+ 0.461 (0.94)+ 0.463 (0.333)+ 0.271 (0.039)	0,624
2018	1.042(0.007)+ 0.42 (0.038)+ 0.461 (0.89)+ 0.463(0.726)+ 0.271(0.02)	0,775
2019	1.042(0.025)+ 0.42(0.057)+ 0.461(0.91)+ 0.463 (0.595)+ 0.271 (0.002)	0,745

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة travocovia.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤشر Z لنموذج KIDA للتنبؤ بالفشل المالي أنه موجب خلال كل سنوات الدراسة 2016- 2019، حيث تراوحت القيمة بين 0.624 و 0.878، وهي نسب موجبة بل وكلها أكبر من 0.38 وهي نسبة لمقارنة قيمة Z بها، وتم وضعها من طرف بعض الباحثين كما سبق وأشرنا إليها، وبالتالي مؤسسة travocovia بعيدة عن الفشل المالي، وبذلك يمكن الحكم على استمرارية هذه المؤسسة.

VI- الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة في شقها النظري عرض مفاهيم حول استمرارية المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم أهم مؤشرات الاستمرارية (مالية، تشغيلية، ومؤشرات أخرى)، إلى جانب التطرق لمسؤولية محافظ الحسابات عن مدى استمرارية المؤسسات الاقتصادية محل التدقيق، وإمكانية استخدامه للإجراءات التحليلية من خلال ثلاثة أدوات (تحليل النسب والمؤشرات، تحليل الاتجاهات، اختبارات المعقولية)، أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد تم إسقاط نموذج KIDA كآلية للإجراءات التحليلية لتقييم مدى استمرارية مؤسسة travocovia والتنبؤ بفشلها المالي من عدمه، وكيفية الاعتماد على هذا النموذج من قبل محافظ الحسابات، ومن خلال القيام بالاختبارات وتحليل نتائجها، يمكن تقديم أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- يعتبر القيام بالإجراءات التحليلية من طرف محافظي الحسابات ضروري لتدعيم الرأي حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط؛
- تعتبر نماذج التنبؤ بالفشل المالي من بين أدوات الإجراءات التحليلية، لما توفره من نسب مالية ومؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية؛

- يمكن استخدام نموذج KIDA من قبل محافظي الحسابات ضمن الإجراءات التحليلية لتقييم مدى استمرارية المؤسسات الاقتصادية محل التدقيق؛
- وضعية المؤسسة travocovia سليمة وغير مهددة بالفشل المالي، بحيث تم الحكم على عدم وجود تهديد لاستمراريتها استنادا إلى نموذج KIDA خلال الفترة (2016-2019)؛
- يمكن استخدام نماذج أخرى للحكم على مدى استمرارية المؤسسة من قبل محافظي الحسابات، وذلك في إطار الإجراءات التحليلية للتقرير عن استمرارية الاستغلال، على غرار نموذج Gorden springate، ونموذج sheroud ونموذج Altman.

ومن خلال النتائج السابقة نقدم جملة من **التوصيات** في النقاط الآتية:

- ضرورة اعتماد نموذج KIDA من طرف محافظي الحسابات، لما له من دور كبير في تقييم مدى استمرارية المؤسسات، وذلك باستخدامها ضمن الإجراءات التحليلية، لما يوفره من نسب ومؤشرات مالية يمكن من خلالها معرفة الوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسة؛
- ضرورة اهتمام الجهات المهنية بالجزائر بدعم مهارات لمحافظي الحسابات فيما يتعلق بنماذج التنبؤ بالفشل المالي، حتى يتم تطبيقها بشكل صحيح للوصول إلى نتائج حقيقية تفيد متخذي القرار.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وما تم التوصل إليه نجد أن هذا الموضوع يحتمل التوسع والبحث لعدة مواضيع بحث أخر ذات صلة بعنوان موضوعنا، بحيث يمكن ربطه بنماذج أخرى لا تقل أهمية عن نموذج KIDA، بل ومن الأفضل استخدام نموذجين أو ثلاثة على الأقل حتى نتوصل إلى نتائج أكثر دقة وموثوقية، وعلى سبيل المثال نذكر: Altman، Gorden sheroud، springate.

الإحالات والمراجع:

-Khalid Alkhatib (2011), **Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Companies: Using Altman and Kida Models**, International Journal of Business and Management, Vol. 6, No 3.

- محمد فرج الصفراني، عبد الفتاح المختار زايد، سعاد الهادي كشيم (2020)، **إمكانية استخدام نموذج KIDA في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة 2014-2017**، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، العدد 16.

ماهر الأمين، هلا يوزباشي (2015)، **إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع "دراسة حالة على شركة مراجعة وطنية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، سوريا.

- بن ربيع حنيفة (2015)، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، إصدار منشورات كليك، ط 2، الجزائر.

- منذر المومني، زياد شويات (2008)، **قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء**، المنارة، المجلد 14، العدد 1.

- جعفر عبد النور، غويني العربي، جاب الله شافية (2019)، استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي –دراسة حالة مؤسسة صيدال–، مجلة Economie et de Statistique Appliquée، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 16، العدد 1.

- علي عباس كريم (2016)، **فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة "دراسة تطبيقية في الشركة العامة للاسمنت الجنوبية"**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة المثنى، العراق.

- ماهر عياش الأمين (2016)، **مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570 "دراسة ميدانية في البيئة السورية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 4، سوريا.

- عمر شريقي (2016)، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة والتشريع الجزائري"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جامعة بسكرة، الجزائر.

- بوميسة حنان، تري نجود (2021)، **دور ومسؤولية المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 570**، مجلة ريحان للنشر العلمي، مركز فكر للدراسات والتطوير، العدد 11، سوريا.

- لقليطي الأخضر (2011)، **مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للمراجعة رقم 570 الخاص بالاستمرارية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 15، جامعة الجلفة، الجزائر.

- وعد هادي، خولة حسين حمدان، حسين كريم الشمري (2018)، **استخدام الإجراءات التحليلية وفقا لمعيار التدقيق الدولي (520) في التحقق من الاستمرارية الشركات المساهمة بحيث تطبيقي في الشركة العراقية للأعمال الهندسية وشركة بغداد للمشروبات الغازية**، مؤتمر كربلاء، العراق.

- كرار عبد الإله عزيز (2014)، **دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج KIDA دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، على الخط: https://www.researchgate.net/publication/308625221_The_Role_of_Failure_Financial_Forecast_and_Operating_Cash_Flows_Ratios_in_Stability_Banking_by_Using_Kida_Model_-_Applied_Study (تاريخ الزيارة 2022/07/24).

- عزت هاني عزت أبو شهاب (2018)، **مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.